TJFPS
IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
Contents lists available at : http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic
Tikrit Journal For Political Science

Policies of European Union countries towards the issue of illegal immigration

Asst.Lecture. Mohammad Zuhair Abdul Karim *
Mosul University - College of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 16 Jan . 2020
- Accepted 5 Feb. 2020
- Available online 16 May. 2020

Keywords:
- illegal immigration
- European Union
- security
- International studies

Abstract: Migration is an inherent phenomenon of human societies. It is the movement of people from a place where it is difficult to live to a better place, for socio-political reasons. Migration is either internal within one country or international between countries, And the latter may be legitimate or illegal. The European continent has become a dream for immigrants to live better. But Europe, which has received large numbers of immigrants and has become part of its social, economic and political entity, is beginning to suffer from problems and reflections: security, economic, social and political, in light of the increasing number of immigrants in Europe, which has made European countries since the 1980s changed their policies, And start to legislate laws and procedures and conclude restrictive immigration agreements, leading to the events of September 11, 2001, which made European policies more stringent towards immigration, to develop those policies after the Arab Renaissance revolutions in 2011, And what that left, waves of displaced people headed to Europe, thousands of them were received, but as a result of economic difficulties and security and political conditions that some European countries were exposed to, Some European calls have emerged to curb immigration, In light of the differences between the EU countries and the absence of a unified European policy and vision towards immigration, Nevertheless, European countries have formed some partnerships and agreements to combat migration, as well as conducting a set of collective and unilateral restrictive immigration procedures which have led to a reduction in the number of refugees to Europe.

* **Corresponding Author:** Mohammad Zuhair Abdul Karim**, E-Mail:** mohazuh879@gmail.com **,Tel: ,**
Affiliation: Mosul University - College of Political Science

Tikrit Journal For Political Sciences 19 (2020) 55-86

سياسات دول الإتحاد الأوربي تجاه قضية الهجرة غير الشرعية

م.م . محمد زهير عبد الكريم

جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 16/ كانون الثاني /2020
- القبول : 5/ شباط /2020
- النشر المباشر : 16/ايار /2020

الكلمات المفتاحية :

- الارهاب
- الارهاب الالكتروني
- الامن
- الدراسات الدولية

الخلاصة : تُعد الهجرة ظاهرة ملازمة للمجتمعات البشرية، وهي انتقال الانسان من مكان يصعب العيش فيه الى مكان افضل، لأسباب اقتصادية، اجتماعية، سياسية، والهجرة أما تكون داخلية داخل الدولة الواحدة وأما دولية "بين الدول" والاخيرة قد تكون شرعية او غير شرعية. وقد أصبحت القارة الاوربية بمثابة الحلم الذي يراود المهاجرين للعيش بشكل افضل. غير أن أوربا التي استقبلت أعداداً كبيرة من المهاجرين والذين أصبحوا جزءاً من الكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فيها، بدأت تعاني من مشكلات وانعكاسات: أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية، في ظل التزايد لأعداد المهاجرين، وهو ما جعل الدول الاوربية منذُ ثمانينيات القرن العشرين تُغير من سياستها، وتبدأ بتشريع قوانين وإجراءات وتعقد اتفاقيات مُقيدة للهجرة غير الشرعية، ومع احداث 11 ايلول 2001 جعلت السياسات الاوربية اكثر صرامة، لتتطور تلك السياسات بعد ثورات الربيع العربي اواخر عام 2010، وما خلفته من موجات نازحين توجهوا إلى اوربا، وقد تم استقبال الالاف منهم، لكن نتيجة للصعوبات الاقتصادية والظروف الأمنية والسياسية، التي تعرضت لها بعض الدول الاوربية، ظهرت بعض الدعوات الاوربية للحد من الهجرة غير الشرعية، في ظل وجود خلافات بين دول الاتحاد الاوربي وعدم وجود سياسة ورؤية موحدة، على الرغم من ذلك كونت الدول الاوربية بعض الشراكات والاتفاقيات لمكافحة الهجرة غير الشرعية، فضلاً عن القيام بمجموعة من الإجراءات الجماعية والأُحادية المُقيدة للهجرة، مما أدى الى تقلص في اعداد اللاجئين إلى اوربا.

المقدمة :

تُعد الهجرة ظاهرة ملازمة للمجتمعات البشرية، وقد إرتبطت بالإنسان منذ القدم. فالإنسان بطبيعته يبحث عن الظروف المعاشية الأفضل للحياة. وقد أصبحت القارة الأوربية بمثابة الحلم الذي يراود المهاجرين فهي تعني العيش في آمان وإستقرار وإزدهار إقتصادي ومستقبل آمن. غير أن أوربا التي إستقبلت أعداداً كبيرة من المهاجرين منذ فترات طويلة، واصبحُ جزءاً من الكيان الإجتماعي والإقتصادي وربما السياسي فيها، بدأت تعاني من مشكلات وإنعكاسات ومصاعب: أمنية وإقتصادية وإجتماعية، وهو ماحتم على الدول الإوربية مواجهة قضية الهجرة لاسيما غير الشرعية بمجموعة من الإجراءات والقوانين والتي مثلت التحول في سياساتها في التعامل تجاه تلك القضية.

أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من خلال تسليط الضوء على قضية الهجرة كمشكلة وقضية عالمية، وعلى سياسات الدول الاوربية في التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية، وتوضيح كيفية التفاعل بينها وبين دول المعبر التي يأتي عن طريقها المهاجرين، فضلاً عن كيفية التفاعل فيما بين الدول الاوربية تجاه تلك القضية.

اشكالية البحث:

تنطلق اشكالية الدراسة من التساؤل الرئيس الأتي: كيف غيرت الدول الاوربية من سياساتها، تجاه قضية الهجرة غير الشرعية،بعد الإنعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية التي خلفتها على الواقع الاوربي؟

ويحاول البحث الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية: ما هي ظاهرة الهجرة السكانية وما هي أسبابها وانواعها؟ كيف نشآت وتطورت الهجرة في اوربا وماهو الواقع الديمغرافي الاوربي وهل هناك تجانس اجتماعي بين الاوربيين والمهاجرين؟هل هناك تحول وتغيير في سياسات دول الإتحاد الأوربي تجاه قضية الهجرة ؟ ماهي مظاهر التحول في سياسات دول الإتحاد الأوربي تجاه قضية الهجرة غير الشرعية قبل وبعد ثورات الربيع العربي؟

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على حصول تغيير تدريجي في سياسات دول الإتحاد الأوربي، في التعامل مع قضية الهجرة لاسيما غير الشرعية، بسبب الظروف الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، تلك السياسات الاوربية التي ترجمت من خلال الاتفاقيات والقوانين والقرارات وإجراءات بشكل اوربي موحد مرة وبشكل منفرد خاص بكل دولة مرة اخرى، فضلاً مع حصول تعاون وتنسيق بين الدول الاوربية تجاه الهجرة غير الشرعية مع حصول بعض الخلافات. وهو مادى لتقلص في اعداد المهاجرين غير الشرعيين لاوربا. وفي الوقت نفسه عدم وجود سياسة ورؤية اوربية موحدة تجاه قضية الهجرة غير الشرعية.

منهجية البحث:

تم إستخدام المنهج الوصفي فضلاً عن المنهج التاريخي في تتبع التطورات التي تتعلق بموضوع البحث، مع إستخدام منهج التحليل النُظمي من اجل تحليل وبيان بعض الامور الواردة في البحث.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، فضلاً عن مقدمة وخاتمة. المبحث الأول درس ماهية الهجرة السكانية وانواعها وأسبابها. أما المبحث الثاني فيتناول الهجرة الى اوربا وواقعها الديمُغرافي. أما المبحث الثالث كشف السياسات الاوربية تجاه قضية الهجرة غير الشرعية قبل ثورات الربيع العربي وبعدها.

المبحث الأول: ماهية الهجرة السكانية وانوعها واسبابها:

يركز هذا المبحث على المعلومات الاسياسية النظرية التي تتعلق بالهجرة السكانية، كتهيئة لابد منها لفكرة البحث، ومنها توضيح مفهوم الهجرة السكانية، وانواعها، والاسباب العامة للهجرة، ولذلك تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب وكالأتي:

المطلب الأول: مفهوم الهجرة السكانية:

يُعد الإنتقال السكاني عبر المكان، واحداً من الظواهر الأساسية الملازمة للوجود البشري مُنذ القدم. وهو ظاهرة طبيعية تلازم الكائن الحي بحثاً عن الأفضل. وتزداد هذه الظاهرة مع ظهور ملامح التباين في الخبرات والثروات. فالإنسان يبحث دائماً عن كل ما من شأنه أن يساعده في توفير حاجاته الأساسية، وتحسين شروط حياته وحياة أبنائه، عبر الترحال والهجرة[i].

والهجرة: ظاهرة جغرافية تعكس رغبة الإنسان في مغادرة منطقة يصعب العيش فيها، إلى منطقة يعتقد بإمكانية العيش فيها بصورة أفضل. وهي حركة لخروج الناس من الأرض الوافدة إلى الأرض المستقبلة[ii].

وتعرف الهجرة في علم السكان"الديُمغرافيا": بأنها الإنتقال فردياً كان أم جماعياً من موقع إلى آخر، بحثاً عن وضع أفضل، إجتماعياً أو أقتصادياً أو دينياً أو سياسياً[iii].

كما تعرف الهجرة على أنها: الإنتقال للعيش من مكان لآخر، مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو ما شابه ذلك. وقد تكون الهجرة داخل الدولة الواحدة، أو من دولة إلى دولة أخرى، أو من قارة إلى قارة أخرى.كما تعرف الموسوعة السياسية الهجرة بأنها: كلمة تدل على الإنتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة[iv].

المطلب الثاني: انواع الهجرة السكانية.

تنقسم الهجرة السكانية على نوعين:

1- **الهجرة الداخلية:** تحدث نتيجة للحركة السكانية داخل أراضي الدولة، وتكون بدرجات متفاوتة، وبإحجام مختلفة من تنقلات السكان داخل الدولة. أو هي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة. وهذا النوع لا يتطلب تأشيرات وأذونات مستقبلية، للإنتقال من منطقة لأخرى داخل حدود الدولة. والهجرة الداخلية تحدث بسبب الظروف الإقتصادية والديمُغرافية التي تتمثل بإرتفاع النمو السكاني في منطقة معينة.ومن أهم مظاهرها الهجرة من الريف إلى المدن، بسبب إختلاف الظروف المعاشية والإقتصادية[v].

2- **الهجرة الدولية:** التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية أو السياسية من دولة إلى أخرى، بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة[vi]. والهجرة الدولية هي مغادرة شخص لأقليم دولته، أو الأقليم الذي يقيم فيه، الى أقليم دولة أخرى، بصفة دائمة لإعتبارات عدة منها: دينية أوسياسية أوعنصرية أواجتماعية، أو لدوافع تتعلق بالبيئة والمناخ، أو لإسباب إقتصادية لطلب الرزق والثروة في بلاد مستقرة وغنية[vii].وجوهر الهجرة الدولية يتمثل في ترك الوطن، والهجرة إلى بلد آخر. والهجرة الدولية ايضاً قد تكون بسبب الإضطهاد والعدوان والصراع داخل المجتمع الواحد[viii].

والهجرة الدولية بدورها تنقسم على نوعين شرعية وغير شرعية:

- الهجرة الدولية الشرعية: ذلك الشكل من الهجرة، الذي يتم وفق القواعد والمتطلبات والاعراف الشكلية والموضوعية المتفق عليها دولياً، والمطلوبة وفق القوانين الوطنية للدول[ix]. والتي تتم بموافقة دولتين على إنتقال المهاجر، من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة. وتحدث الهجرة الشرعية، بين البلدان التي لا تضع قيوداً أو قوانين تمنع الهجرة ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات الدخول، كما يحدث للدول التي تسمح قوانينها بإستقبال المهاجرين وفقاً لأنظمتها وإجراءاتها، فتمنح تأشيرات لمن ترغب في إستقبالهم[x].
- الهجرة الدولية غير الشرعية: هو دخول غير مرخص لشخص من دولة لدولة اخرى، عن طريق البحر أو الجو أو البر، وهذا الدخول يتم بدون تصريح دائم او مؤقت، ومن ثم عن طريق عدم إتباع الاجراءات الاساسية لعبور حدود الدول[xi]، او هي تعني أولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم، في الدول التي يهاجرون إليها، أي أن المهاجرين يدخلون إلى الدولة بدون تأشيرات أو أذونات.[xii].

هكذا فالهجرة الدولية تتمثل بوجود تيارات من البشر التي تعبر الحدود كل عام، وتستخدم الشرعي وغير الشرعي من الوسائل، وتخترق القواعد في بعض الأحيان. ومن ثم أصبح النزوح عبر الحدود الدولية بشكل غير شرعي طلباً للإستقرار والإقامة والحصول على الجنسية ظاهرة مألوفة. وتحولت الهجرة الدولية من جهد فردي غير منتظم، إلى تيارات بشرية تتولاها منظمات وشركات ومكاتب[xiii].

فضلاً عن الزيادة الطبيعية للسكان، تُعد الهجرة الدولية مصدر مهم لتغيير حجم السكان، وتؤثر في البيئة الإجتماعية والإقتصادية للسكان ومعدل الإعمار، و توزيعهم حسب الجنس والمنطقة، وما يترتب عن ذلك من نتائج بعضها سياسية،إذ إن تأثيرات الهجرة تطال البلدان المغادرة وبلدان الإستقبال[xiv].

أصبحت الهجرة الدولية للعمل اليوم واحدة من المواضيع الرئيسة التي تشغل بال الحكومات والسياسيين والإقتصاديين، بسبب التحولات الديمُغرافية والإقتصادية و السياسية في مختلف مناطق العالم.

ففي نهاية القرن العشرين كان ما يقارب 140 مليون إنسان، يقيمون في بلدان غير مواطن ميلادهم الأصلية[xv]. في حين بلغت اعداد المُهاجرين على مستوى العالم 285مليون شخص، وفقاً لبيانات الأمم المتحدة لعام 2017[xvi]

إن المهاجرين يؤثرون على مجتمعات الدول الجديدة التي يدخلون إليها بمقدار من القوة، حتى يمكن القول أن نشوء المجتمع العالمي هو من نتاج الهجرة. وفي الوقت الحاضر بات من المألوف أن نجد أسرة ما يعيش أحد أفرادها خارج المجتمع الأصلي أوالمدينة أو الوطن الأم [xvii].

والجدير بالذكر تُعد عملية تهريب المهاجرين غير الشرعيين، جريمة دولية وفقاً للبروتوكول الدولي في مكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، عن طريق البر والبحر والجو. وقد عُرفت جريمة تهريب المهاجرين بأنها: "تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف، ليس ذلك الشخص من رعاياها، أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول وبصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية" [xviii].

المطلب الثالث: الأسباب العامة للهجرة السكانية:

إن الهجرة من بلد إلى آخر، أو من منطقة حضارية متجهة نحو التدهور إلى منطقة حضارية آخرى متجهة نحو الإزدهار، لا تشكل ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية الطويل، فقد شهدت البشرية هجرات تاريخية متعددة ولأسباب مختلفة[xix].

ويمكن إيجاز الأسباب العامة للهجرة بما يأتي[xx]:

1- **أسباب إقتصادية-إجتماعية:** تتمثل بقلة فرص العمل، وإنخفاض مستويات المعيشة نتيجة لإنخفاض الدخول بشكل كبير لدى غالبية السكان. هذا يؤدي إلى إنتشار الفقر وزيادة الأمية، ونقص الرعاية الصحية، وإنخفاض مستوى الإنتاج. فضلاً عن وجود المعدلات المرتفعة للنمو السكاني، وما يصاحبه من أعباء الإعالة الإجتماعية، ومن ثم إرتفاع عدد الأشخاص غير المنتجين، وإرتفاع معدلات البطالة والفقر.

2- **الأسباب السياسية:** تتمثل في عدم الإستقرار السياسي، نتيجة لحالات العنف والإضطرابات والحروب، فضلاً عن الإضطهاد ضد فئات معينة.

وقد تفاقمت الأسباب المؤدية للهجرة بشكل خاص في دول العالم الثالث، بسبب القمع الموجود في هذه المجتمعات، وغياب فرص العمل، وغياب البيئة الملائمة للتعليم. [xxi].وأهم الأسباب التي تدفع السكان بلدان العلم الثالث للهجرة[xxii]:

1- **الأسباب السياسية:** إذ تشهد بلدان العالم الثالث جمة من الاحداث والإضطرابات السياسية، كالحروب والتوترات السياسية وأعمال العنف، فتحولت إلى أكثر المناطق توتراً في العالم. وبدأ الأفق مسدوداً أمام شرائح

إجتماعية عدة خاصة الشباب، لهذا يلجأ الشباب في هذه الدولة إلى الهجرة بطرقها الشرعية وغير الشرعية، سعياً وراء تحقيق حياة هادئة.

2- **الأسباب الإقتصادية والإجتماعية:** كالبطالة والفقر ونقص الرعاية للسكان والنمو السكاني الكبير ونقص للتعليم.

3- **الأسباب الخارجية الجاذبة:** وهي من العوامل المفعلة للهجرات الدولية، والتي ترتبط بمستويات النمو بين البلدان. والطلب على اليد العاملة في الدول المستقبلة "الشمال"، ومستويات الاجور المرتفعة في هذه الدول. وهذا يرتبط بالمستويات المرتفعة للمعيشة والنمو الإقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة.

وتُعد هجرة الكفاءات العلمية والفنية، من مجموعة الدول النامية الى مجموعة الدول المتقدمة، من أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات النامية وتهدد خطط التنمية في بلادها بالفشل[xxiii].وهذه الهجرات تنعكس على دول العالم الثالث من جراء تسرب كفاءاتها وهجرة العقول، وما يعنيه ذلك من خسارة علمية ومادية وأضرار لهذه الدول[xxiv].

المبحث الثاني: الهجرة الى اوربا وواقعها الديمُغرافي:

هذا المبحث يسلط الضوء على كيفية نشوء ظاهرة الهجرة الى اوربا، ومتابعة كيفية تطورها والظروف التي مرت بها، كذلك التطرق إلى الواقع السكاني في اوربا، وحاجة اوربا لتعويض النقص في السكان بواسطة الهجرة، واقتران ذلك بمشكلة التجانس الاجتماعي بين السكان الاوربيين والمُهاجرين. ولذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وعلى النحوالآتي:

المطلب الأول: نشوء الهجرة الى اوربا وتطورها.

مُنذ القرن التاسع عشر أنتشرت ظاهرة الهجرة إلى الدول الأوربية، وذلك مع ظهور المزيد من الحاجة للقوة العاملة في القطاع الصناعي، وعلى أثر تطور هذا القطاع، وجد عدد كبير من العمال والمهاجرين تسهيلات كبيرة لإنتقالهم إلى أوربا. وقد شهد القرن التاسع عشر موجات هجرة واسعة بين الشمال والجنوب، وذلك لإستقطاب الأيدي العاملة إلى أوربا. أما في القرن العشرين ولاسيما في النصف الاول منه، كان الوضع مُختلفاً، فقد وجدت الدول الأوربية نفسها بعد خروجها من الحروب، أنها فقدت الكثير من قواها البشرية، ولم تعد تتوفر فيها السواعد اللازمة لبناء الغد، وهي بحاجة إلى المزيد من العمالة الأجنبية لتحقيق النمو والبناء، ومن ثم شرعت في جلب الأيدي العاملة واستقطابها، ونجم عن ذلك موجات هجرة جماعية وهذه الموجات حددتها حاجة الدول الأوربية، التي وفرت التسهيلات لإنتقال المهاجرين وإقامتهم [xxv].

إرتبطت حركة الهجرة الدولية إلى أوربا وخارجها بشكل خاص، بأسباب تاريخية وسياسية تعود إلى الحقبة الإستعمارية، وما رافقها من إستقطاب للأيدي العاملة من المستعمرات آزاء فترة الإستعمار وما

بعدها[xxvi]. إذ تأتي الدول الأوربية من أكثر الدول إنفتاحاً على الهجرة.[xxvii]. ومُنذُ منتصف الخمسينيات كانت ألمانيا قد إستقبلت أعداداً كبيرة من المهاجرين، ويقدر عدد الذين تستقبلهم ألمانيا 200 الف كل سنة الذين يأتون للعمل والإقامة [xxviii]. كما شهد العالم العربي موجات كبيرة للهجرة منذ عام 1950 خاصة من دول المغرب العربي التي توجهت إلى أسبانيا وفرنسا وباقي الدول الأوربية[xxix]، ويلحظ أن أسبانيا تشكل قبلة للمهاجرين من مختلف الجنسيات، وقد وصل عدد المهاجرين في أسبانيا حتى 2011 إلى 5,700,000 وهي نسبة مرتفعة وكبيرة[xxx]. كما أن فرنسا تحتل موقع متميز في إستقبال المهاجرين.[xxxi].أيضاً هناك أعداد كبيرة من المهاجرين من دول العالم الثالث، ذهبت للعمل والإقامة إلى دول شمال أوربا في السويد والنرويج وفنلندا وأيسلندا. وقد تحول المهاجرون العرب والمسلمين إلى رقم قطعي في المعادلة السكانية والإجتماعية الأوربية، إذ يبلغ العرب والمسلمين في السويد مثلاً، ما يزيد على نصف مليون نسمة، يملك معظمهم الجنسية السويدية، ويتمتعون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطنون السويديون[xxxii].ووفق القانون الألماني يمنح الأشخاص المهاجرون، وفق شروط معينة الجنسية الألمانية، ويتمتع الأشخاص المتجنسون بالجنسية، بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الألمان بالولادة، كما ويتحملون أعباء الواجبات نفسها والجميع متساوون أمام القانون[xxxiii].

ويلاحظ أن الهجرة من دول العالم الثالث إلى أوربا تزايدت وبوتائر متسارعة في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وهذه الهجرة إنطلقت إلى أوربا بدافعين أحدهما: إقتصادي والآخر سياسي[xxxiv].وقد أختلفت التقديرات حول اعداد المُهاجرين في أوربا، بسبب عدم توافر البيانات والإحصائيات الدقيقة[xxxv].

المطلب الثاني: الواقع الديمُغرافي الأوربي:

إن الدول الأوربية هي ليست في غنى عن الهجرة، ولذلك فهي تصنف بين ما نسميه الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية، وذلك وفقاً لحاجات نموها الإقتصادي، آخذه في الحسبان أن بعض هذه البلدان الأوربية تعاني من قلة ونقص في عدد الولادات، بل بعضها يتناقص في عدد السكان، ولهذا تفتح الباب لإستقبال المهاجرين[xxxvi].

ويطلق على التحدي الديمُغرافي لدول الإتحاد الأوربي: "القنبلة الديمُغرافية العكسية"، والمقصود بها ظاهرة التكور في النمو السكاني، أي معدلات النمو المتناقصة، إلى حد باتت تهدد بإنخفاض العدد الكلي إلى مادون الحجم الأمثل للسكان.فالمشكلة الديمُغرافية في الإتحاد الأوربي مزدوجة: تراجع عدد السكان من جهة، وشيخوخة الهرم السكاني أي إرتفاع نسبة كبار السن إلى إجمالي السكان من جهة أخرى. وهذه المشكلة تلقي بتأثيراتها على حجم وطبيعة القوى البشرية المُنتجة، بإنخفاض في حجم القوة العاملة الوطنية[xxxvii] .

تُعد الإتجاهات والمسائل التي تتعلق بالديمُغرافيا مهمة لقادة أوربا ومخططيها، إذ يتم التركيز على "أوربا العجوز". على سبيل المثال: سيصبح العشرة ملايين الذين يبلغ عددهم فوق الستين عاماً من أصل عدد سكان فرنسا البالغ عددها 55 مليون نسمة سيصبحون في العام 2020 حوالي 15 مليون إنسان. كما يلاحظ أن سكان ألمانيا وإيطاليا يتجهون نحو التدهور في الأعمار. وتقول إحدى التنبؤات أنه سينخفض عدد سكان أوربا إلى أقل من 300 مليون إنسان في عام 2100. ومن ثم سيزداد الإغراء أمام المهاجرين الذين سيهاجرون لدول أوربا للعمل[xxxviii].

إن التناقص في سكان أوربا، يتلازم مع موجات متلاحقة من هجرة العمالة من آسيا وأفريقيا[xxxix].إذ شهدت السنوات الأخيرة أعداداً متزايدة للمهاجرين غير الشرعيين، وهذه الظاهرة اخذت تشكل تحدي كبير على الإتحاد الأوربي، لإرتباطها بقضايا أمنية وإقتصادية. ووفقاً لتقارير "المنظمة الدولية للهجرة" فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين يتراوح بين 120 الف إلى 500 ألف مهاجر يدخلون الإتحاد الأوربي سنوياً[xl].

من الإشكالات الكبيرة التي تواجه المهاجرين في أوربا، هي مسألة إندماجهم أو عدم اندماجهم في هذا الواقع الجديد الذي هاجروا إليه. ويقضي الإندماج إلى ضرورة تخلي المهاجرين عن بعض مفردات شخصيتهم التي تكونت في بلدانهم الأصلية، وما يتصل بها من مبادئ وقيم. وأصبحت هذه الإشكالية ليس فقط هم للمهاجرين وإنما هم يؤرق الحكومات الأوربية، حيال مسألة الإندماج المجتمعي مع المهاجرين[xli]. هذا الأمر يؤدي إلى تفاقم مشكلة عدم التجانس الإجتماعي، بين المواطنين الأوربيين والأجانب الوافدين، لا سيما وأن كثيراً من هؤلاء الوافدين هم مهاجرين غير شرعيين[xlii].إذ يُلاحظ أن قدوم هؤلاء المهاجرين يثير إزدراء المواطنين الأوربيين، والمطالبة بضرورة عودة هؤلاء إلى بلدانهم، فتحصل إضطرابات بين الحين والآخر[xliii]. فمثلاً تؤكد إستطلاعات الرأي الرفض الكبير من قبل الأسبان للعرب المهاجرين في المجتمع الأسباني[xliv]، فيما يواجه المسلمون في بريطانيا أشكالاً معينة من التمييز العنصري[xlv]. وتُشكل صورة الإسلام والمسلمين في أوربا صورة نمطية مشوهة، وأهم ملامح هذه الصورة هو صبغ الإسلام بصبغة التخلف والعنف والتطرف. والمتتبع للأعلام الغربي يلاحظ هذا التشويه السافر ضد الإسلام والمسلمين، سواءً على مستوى المواطن العادي أم على مستوى المؤسسات[xlvi].

من جهة أخرى تنشغل خواطر الأوربيين، بتقرير نشر في سنة 2001، يبين أن الأقطار الأوربية تحتاج في أفق سنة 2050 إلى ما لا يقل عن 400 مليون مهاجر، لتغطية النقص المتزايد في اسواق العمل في أوربا. فمن المتوقع أن تسجل ألمانيا وإيطاليا نمواً سكانياً سلبيا في الاعوام إذ سيكون أكثر من خمس سكان الإتحاد الأوربي فوق سن الـ 65 سنة [xlvii]. ومن المتوقع أن يتناقص عدد السكان الأوربيين إلى 600 مليون وربما إلى 565 مليون مع حلول العالم 2050، فأوربا تُعد أقل مناطق العالم خصوبة قياساً بعدد المواليد، بالمقابل

هناك إرتفاع في معدل الولادات بالنسبة للمهاجرين في أوربا. ومن ثم إنخفاض في هذا المعدل للأوربيين، وهذا ينعكس على العملية الإنتاجية والأيدي العاملة من جانب، وعلى التوازن والتجانس الإجتماعي من جانب آخر[xlviii].ومع توجه سكان أوربا نحو الشيخوخة وتناقص أعدادهم، ستضطر أوربا إما إلى قبول أعداد متزايدة من المهاجرين وذلك صعب، أو إلى القبول بالشيخوخة وقلة عدد السكان.[xlix].

يتضح مما تقدم بأن ظاهرة الهجرة الى الدول الأوربية قديمة، وان اوربا بسبب الظروف التي مرت بها قد استقبلت هؤلاء المُهاجرين لاسيما من دول العالم الثالث، لتعويض النقص البشري، الذي ادى لإنعكاسات كبيرة على الواقع الاقتصادي، ولهذا استقبلت المهاجرين. ولكن هذا الامر قد ادى الى حدوث مشاكل تتعلق بالإندماج الاجتماعي، بين السكان الاصليين والمهاجرين، وهو ماجعل ذلك مشكلة تعاني منها اوربا. لتبقى اوربا بين مشكلة نقص السكان وحاجتها للمهاجرين لتعويض النقص، وبين مشكلة التجانس الاجتماعي بين السكان الاصليين والمُهاجرين.

المبحث الثالث: السياسات الاوربية تجاه قضية الهجرة غير الشرعية قبل ثورات الربيع العربي وبعدها:

يحاول هذا المبحث التركيز على تطورات السياسات الاوربية تجاه قضية الهجرة غير الشرعية، وتتبع تلك السياسات والقوانين والاجراءات، التي تُعبر عن التحول في سياسات دول الاتحاد الاوربي، تجاه تلك القضية، وذلك قبل وبعد ثورات الربيع العربي، ومن اجل تغطية الموضوع تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين و على النحو الآتي:

المطلب الأول: السياسات الاوربية تجاه قضية الهجرة غير الشرعية قبل ثورات الربيع العربي:

تعمل الحكومات إما على تشجيع الهجرة او تقييدها، وذلك حسب الظروف التي تمر بها. وفي الفترات الأخيرة ظهر التحول في دول الإتحاد الأوربي "تجاه قضية الهجرة". إذ وضعت تقييدات شديدة على الهجرة، وذلك بالنظر للمشاكل التي تنجم عن كثرة أعداد المهاجرين لا سيما من الناحية الإقتصادية، فضلاً عن الآثار الإجتماعية التي تنجم عن الهجرة. إذ يعيش المهاجرون في بيئة تختلف عن بيئتهم[l].ويُمثل المُهاجرين الدوليين نسبة 10% من مجموع سكان أوربا[li]، ويلاحظ أن اوربا إستطاعت أن تستفيد من الهجرات القادمة من دول الجنوب بأستقطابهم للعمل في قضايا تخلى عنها المواطنين الأوربيين، فصار المُهاجر يقبل بالعمل في مراكز تخلى عنها المواطنون، كمعلمي علوم مساعدين في المدارس الصعبة أو وسطاء في الأحياء الحارة أو العمل في بلديات المدن وغيرها[lii].

في ضل التصاعد في موجات الهجرة غير الشرعية إلى اوربا أكثر فأكثر، أصبحوا يؤلفون أعداداً كبيرة هناك. إذ إن المهاجرون الأتراك في أوربا يتركزون في ألمانيا بأعداد كبيرة تصل إلى "5" مليون تركي، يأتي بعدهم المُهاجرون من بلدان المغرب العربي ويشكلون مايقارب"4" ملايين ويتوزعون على الدول الأوربية وبصورة خاصة في فرنسا وأسبانيا، والجزائريون يقدرون بأكثر من مليون في فرنسا، فضلاً عن التونسيون والمصريون والإفارقة من جنوب الصحراء، المتواجدين ايضاً بأعداد كبيرة في عدد من الدول الأوربية وفق احصائيات 2012. وفي بريطانيا يتواجد اعداد كبيرة من المهاجرون من الهند وباكستان. أما في هولندا فإن غالبية المهاجرين من الأندونيسيين. وفي إيطاليا يتركز المهاجرون من أصول صومالية وأثيوبية وأرتيرية[liii].

بإستمرار موجات الهجرة غير الشرعية لأوربا، توالت التحذيرات من خطورة التحول في الخريطة السكانية الأوربية. إذ أشار "برنارد لويس" إلى تخوفه من إختفاء القارة الأوربية في نهاية القرن الحادي والعشرين، من جراء موجات الهجرة إليها[liv].

أصبحت قضية المُهاجرين غير الشرعيين قضية أمنية، دفعت الدول الأوربية إلى نهج سياسية أمنية مُتشددة، عبر تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة والمُستند إلى إجراءات صارمة، بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام إتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المُهاجرين غير الشرعيين.وتُعد "إتفاقية شانغين" التي تم توقيعها بين المجموعة الأوربية في 14حزيران 1985، أول معاهدة عالجت قضية الهجرة بين الدول الأوربية، وقد نصت على فرض تأشيرة على الأجانب داخل الفضاء الأوربي. ومع دخول أسبانيا والبرتغال للإتفاقية في عام 1986، أتخذت قضية الهجرة أبعاد غير متوقعة، إذ لجأت إسبانيا إلى إتخاذ إجراءات إحترازية أمام الهجرات المتوقعة، وذلك بعد أن إستفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوربية، والتي أصبحت قبلة للهجرات غير الشرعية من مختلف بقاع العالم من أمريكا الوسطى والجنوبية وآسيا وأفريقيا[lv]. ومن ثم ظهرت تحولات في السياسات الأوربية تجاه قضية الهجرة مُنذ توقيع إتفاقية "ماسترخت" عام 1992، إذ تم الإعلان عن ضرورة تناغم السياسات الأوربية في مجال الهجرة، لحماية أوربا من هجرة كثيفة وغير مرغوبة[lvi].

في إطار الشراكة الأورو–متوسطية، التي إنطلقت عام 1995 بين الدول الأوربية ودول التي تقع على ساحل جنوب المتوسط. يلحظ أن ظاهرة الهجرة من بلدان جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط إلى الدول الأوربية قد شكلت بعداً مهماً ومتميزاً من أبعاد سياسات التعاون الأوربي– العربي. إذ أخذت قضية الهجرة مُنذ بداية التسعينيات تحتل قمة أولويات العمل السياسي في دول الإتحاد الأوربي. وشهد العام 1995 تحول إلى الإتجاهات المعادية للهجرة والمهاجرين، من ردود فعل منعزلة ومحددة إلى سياسات عامة، وتزامن ذلك مع سياسات زيادة الحواجز أمام المهاجرين في دول الإتحاد الأوربي، بما في ذلك الدول التي كانت قد أتسمت بالتسامح والإنفتاح إذ إن ما يزيد من مخاوف الأوربيين هو أن المهاجرين ينقلون مشاكلهم وسوء أوضاعهم

الإقتصادية والإجتماعية إلى المدن والضواحي الأوربية، وما يتبع ذلك من تأثيرات تنعكس على الإستقرار الداخلي لأوربا. ومن ثم إحتلت قضية الهجرة الشرعية وغير الشرعية بعداً مهماً من أبعاد وأولويات السياسات الأوربية في إطار الشراكة الأورو–متوسطية، مما دفع دول الإتحاد الأوربي إلى الإتفاق مع الدول المتوسطية للآخرين على ترتيبات وإجراءات تشريعية وعسكرية وأمنية وإقتصادية مشتركة، بُغية الحد منها بصورة مشتركة[lvii]. وقد تم تنظيم عمل الإتحاد الأوربي فيما يتعلق بسياسة الهجرة وفق اتفاقية "ماسترخت" والتي نقلت الخطة المشتركة بأوجهها المختلفة والمتفرقة، مثل الهجرة والسيطرة على الحدود الخارجية واللاجئيين،وضمها وتوحيدها في مجموعة واحدة ضمن اتفاقية "شنغن" الإتحادية[lviii].

تفاعلت نتائج أحداث 11أيلول2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، مع قضية الهجرة والمهاجرين، وخلفت أثاراً واضحة على مسيرة اوربا ، وسياساتها سواءً الداخلية منها أوالخارجية تجاه هذه القضية. إذ تم الإعلان عن حرب من نوع جديد وهي "الحرب على الإرهاب"، واصبحت الإهتمامات الأمنية في الصدارة وذات اولوية على كل القضايا الأخرى. وشهد العالم عموماً والإتحاد الأوربي خصوصاً، جملة من الإجراءات التي طالت المجالات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية والمالية. ومن ثم زادت أوربا وفق هذا السياق من تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لبناء سياسات ومؤسسات أمنية فاعلة تعمل في هذا النطاق، للحد من المخاطر التي تسببها الجاليات والمُهاجرين، لاسيما العرب والمسلمين[lix].

اصبحت المواقف الاوربية تجاه قضية الهجرة غير الشرعية أكثر تشدُداً. فمثلاً في فرنسا برز تيار بعد أحداث 11أيلول2001، ويُمثل بمواقف بعض السياسيين الفرنسيين وهو تيار أقصى اليمين الفرنسي، الذي يُحمل الهجرة وأبناء المهاجرين مسؤولية العنف، ودعا إلى إعادة النظر في السياسة الأوربية حيال الهجرة[lx]،كذلك الحال في ألمانيا أخذت أوضاع الجاليات ولاسيما المُسلمة تزداد سوءاً وتعقيداً بعد أحداث 11أيلول2001. واصبح كل شخص مسلم أو عربي من الممكن أن يشتبه به أن يكون إرهابياً، ومن ثم مشكوك في حسن نواياه، ولا يمكن الإئتمان إليه، وعليه فهو شخص غير مرغوب فيه. وبدأت وحدات من الشرطة السرية الألمانية بزيارة أعداد كبيرة من المسلمين والعرب في بيوتهم، للتأكد من عدم علاقتهم بالأحداث[lxi]، وفي أسبانيا تم تنقيح القانون المُتعلق بالهجرة أربع مرات مُنذ العام 2001، وتدل هذه الوتيرة على دقة وحساسية الموضوع، كما أقر القانون الأسباني جملة من التدابير الرامية إلى التضييق على المهاجرين غير الشرعيين، وأيضاً المهاجرين فاقدين الشرعية، وهذا ما جعل الآلاف من اللاجئين المغاربة، الذين لجؤا إلى اسبانيا عن طريق شرعي أو غير شرعي يضطرون إلى مغادرة إسبانيا طوعاً أو قسراً. و لجأت الدول الأوربية إلى إنشاء ترتيبات جماعية مع دول جنوب المتوسط، ومنها إنفاق 5+5 الذي يضم كل من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وليبيا ودول شمال البحر المتوسط إسبانيا وإيطاليا والبرتغال ومالطا،

ويتضمن محاور أمنية وإقتصادية وإجتماعية وسياسية. وللحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية تم بعث فرق أمينة لتعزيز الرقابة على المستويين الأوربي والمغاربي، مجهزة بأحدث وسائل الإتصال والسيارات والمراكب البحرية السريعة، حتى يتم رصد الفارين من أوطانهم وملاحقتهم. [lxii].واظهرت إستطلاعات الرأي بعد احداث 11 ايلول 2001، أن أغلب الأسبان والفرنسيين والإنكليز والإيطاليين والسويسريين والألمان، يساندون حملات التطهير والتشديد ضد الأجانب[lxiii].

كما وصلت الأمور أن يعرض الإتحاد الأوربي على البلدان التي يقدم منها المهاجرون الشراكة من أجل تخفيف موجات الهجرة من المنبع، وذهبت الدول الأوربية إلى حد الربط بين المساعدات التنموية بالسيطرة على الهجرة عند المنبع والتهديد بمعاقبة البلدان غير الملتزمة بهذه السياسة. وفي بيانها المؤرخ في 7آيار2002، كانت المفوضية الأوربية قد إقترحت إنشاء فرق أوربية من حرس الحدود، وتبنى المجلس الأوربي في حزيران من العام نفسه، برنامج عمل يتعلق بالتعاون الإداري في مجالات الحدود الخارجية والتأشيرات والهجرة، وضرورة إعادة المهاجرين السريين طوعاً أو قسراً. كما أنشأت دول الإتحاد الأوربي "فرقة حدودية للتدخل السريع"، من أجل مكافحة العبور غير الشرعي للحدود. كما طورت الدول الأوربية منظومتها القانونية في إتجاهات أكثر تقيدية حيال قضية الهجرة والمهاجرين [lxiv]. وطورت تشريعات جنائية، تضمنت النص على جريمة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وهي العقوبة بالسجن والغرامة، ومن الدول التي نصت قوانينها على ذلك فرنسا وألمانيا وإيطاليا[lxv].

خلال اجتماع المجلس الأوربي في اشبيلية عام 2002 وتيسلونة عام 2003 تم إقرار اهداف وسياسات جديدة خاصة بقضايا اللاجئيين والمهاجرين[lxvi].ومن ثم إزدادت حمى الحملات العدائية للأجانب والمهاجرين بشكل خاص خلال الأزمات الإقتصادية، والتهديدات الإرهابية ولاسيما بعد أحداث 11أيلول 2001 كما ذكرنا، وأيضاً أحداث تفجيرات مدريد عام 2004، والضربات التي تعرضت لها وسائل المواصلات في لندن عام 2005[lxvii]. والتي تبين ان منفذيها اشخاص من اصول غير اوربية، ليؤدي ذلك الى زيادة الحالة العدائية تجاه المهاجرين، وبرز مصطلح "الارهابوفوبيا" الذي يُعبر عن الهاجس والخوف الاوربي من المهاجرين، والشك بأحتمال قيامهم بأعمال ارهابية[lxviii]. ومن الأجراءات المعقدة التي أتخذت بحق المهاجرين، تعقيد اجراءات منح التأشيرة لدخول أفراد عائلاتهم، وتعقيد اجراءات منح الإقامة ولم شمل العائلات[lxix].

ومما يلحظ أن تأمين الحدود الأوربية قد قلل من عدد طالبي اللجوء، إذ إن التوجهات المُتعلقة بإستقبال طالبي اللجوء والإجراءات المطبقة عليهم، قد جعلت سياسة اللجوء منظومة ردع أكثر مما هي منظومة حماية. وفي الواقع تراجع عدد طالبي اللجوء إلى النصف في أوربا من 375 ألف إلى 173 ألف بين عامي

2001–2006. ويعود هذا الهبوط بالأرقام إلى عاملين: الفحص القبلي لطلبات اللجوء، والتعاون الباطن من قبل موظفي بلدان الهجرة والترانزيت. وعلى العموم فإن سياسات اللجوء وإجراءاتها قد أثبتت فاعليتها في تخفيض المُهاجرين وعدد طالبي اللجوء[lxx].

وفي ضوء زيادة مشاكل الهجرة غير الشرعية إلى أوربا مع أوائل القرن الحادي والعشرين، زادت مطالبات الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الأوربية، من ضغطها على حكومات الدول الأوربية، لإخراج هؤلاء المهاجرين، والحد من تدفقهم وإتهامهم بالإرهاب، إذ اقترن في عدد من الدول الاوربية بين المهاجرين وبين الإرهاب. وأزاء ذلك قامت حكومات دول الإتحاد الأوربي بعدد من الإجراءات منها[lxxi]:

1- تعديل قوانين الهجرة بحيث يتم تضييق الخناق على المهاجرين وتقليل أعداد الوافدين.

2- زيادة حرس الحدود وتزويدهم بالمعدات والآلات والأجهزة لتعقب هؤلاء المهاجرين.

3- إنشاء المعازل والمعسكرات الإحتجاز في بعض الجزر لإعتقال المهاجرين الغير شرعيين.

4- كما حاولت دول الإتحاد الأوربي إقناع دول المغرب العربي الخمسة، بإنشاء معسكرات إحتجاز لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، حتى يتم البحث في أمرهم إما بإرجاعهم أو السماح بالعبور.

في العام 2008 تم توقيع "الميثاق الأوربي" المُتعلق بالهجرة واللجوء في ظل الرئاسة الفرنسية للإتحاد الإوربي. واستمرت إجتماعات قمة الإتحاد الأوربي، التي وضعت عدداً من الأدوات والتوجيهات والبرامج، التي منحته إطاراً حقوقياً وعملياتياً في مجال التحكم بموجات الهجرة، وقد ركزت هذه الجهود على إغلاق الحدود الأوربية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وتأسيس وكالة "فرونتكس" لمراقبة الحدود، وممارسة الضغوط على بلدان الجنوب التي يعبر منها المهاجرون[lxxii].

يلحظ بعد توسع الإتحاد الأوربي بإتجاه دول أوربا الشرقية، وبالنظر لمعدلات البطالة في الدول المنظمة حديثاً إلى الإتحاد الأوربي، وفي ظل حاجة السوق الأوربية للعمالة الرخيصة، فمن المتوقع حصول موجات هجرة كبيرة من دور شرق ووسط أوربا المنظمة حديثاً لدول الإتحاد الأوربي، إلى بقية دول الإتحاد. ومن ثم فإن فتح الحدود أمام حركة إنتقال العمالة من دول شرق ووسط أوربا، سيؤثر بلا شك على معدلات الهجرة والعمالة القادمة من دول أفريقيا وآسيا، وقفل منافذ الهجرة أمام مواطني هذه الدول، أخذ في الإعتبار أن العمالة القادمة من شرق ووسط أوربا، اقرب إلى النمط الثقافي الأوربي، ويسهل إدماجها وإستيعابها في هذه المجتمعات، بالمقارنة مع العمالة والهجرات الأخرى [lxxiii].

ومُنذ الإنتفاح على دول أوربا الشرقية، حدث تحول كبير في معطيات وظروف الهجرة. فقد أصبحت الهجرة تستجيب أولاً وأخيراً لحاجات الإقتصاد الأوربي، في هذا الإطار تم التركيز على "الهجرة الإنتقائية"، التي تعني قبول نسبة محددة للمهاجرين من أصحاب الكفاءات العلمية[lxxiv].

المطلب الثاني: السياسات الاوربية تجاه قضية الهجرة غير الشرعية بعد إنطلاق ثورات الربيع العربي:

مع إنطلاق الشرارة الأولى للثورات العربية اواخر عام 2010، سارعت السياسة الخارجية الأوربية لتحديد اهتماماتها تجاه المنطقة العربية بصورة خاصة، إذ سُرعان ماأحتلت ملفات الهجرة سلم أولويات الإتحاد الأوربي عقب الثورة التونسية والمصرية والليبية[lxxv]. وبسبب احداث الثورة السورية التي بدأت عام 2011،كانت موجات الهجرة خارج سوريا قد بدأت منذُ عام 2012 بعد إنتقال الثورة السورية إلى طور العمل المسلح، وقد أزدادات وتيرة هجرةالسوريين الذين يعبرون البحر الى أوربا طلباً للجوء[lxxvi]. وفي الإيام الأولى لتلك الثورات أظهر الإتحاد الأوربي قدراً من التعاطف مع الأنظمة العربية القائمة في تلك البلدان، وذلك من أجل الحفاظ على التفاهمات القائمة بين تلك الحكومات والإتحاد الأوربي فيما يتعلق بقوانين الهجرة، كون تلك الإنظمة العربية تشكل دور الشرطي الحارس للجنوب الأوربي، في منع إنطلاق قوارب الهجرة غير الشرعية من سواحل المتوسط نحو جنوب أوربا[lxxvii].

وفي مواجهة أزمة اللاجئيين والمهاجرين المارين عبر دول البلقان، صدرت عن بعض دول الإتحاد الاوربي بعض الافعال والتصريحات والاجراءات تجاه الهجرة غير الشرعية. إذ تعمدت بعض الدول الأوربية أغلاق حدودها، إذ أقامت اليونان في عام 2012 سياجاً على أمتداد حدودها مع تركيا، فيما حذت بلغاريا حذوها فيما بعد، وأنشأت رومانيا سياجاً على أمتداد حودها مع بلغاريا، الامر الذي حول تدفقات المهاجرين الى المسار الصربي. فيما أقدمت المجر على أنشاء سياج من الأسلاك الشائكة، يبلغ طوله 175كم على أمتداد حدودها مع صربيا، فضلاً عن التعليقات الكارهة والمُعادية للأجانب والمعادية كتعليقات رئيس الوزراء المجري "فيكتور أوربان"، التي ترقى الى مايمكن تسميته "الجدار غير المُنظر في وجه اللاجئيين". فيما اعربت دولاً أخرى في أوربا الشرقية مثل بولندا وجمهورية التشيك، عن تفضيلها الشديد للاجئيين غير المسلمين، ويمثل ذلك أنتهاكاً صريحاً لقوانين الإتحاد الأوربي التي تتعلق بعدم التمييز. في حين ان هناك بلدان أخرى اعادت إنفاذ مراقبة الحدود ضمن فضاء "شنغن"،إذ أستعادة النمسا والمانيا وفرنسا مراقبة الحدود بشكل مؤقت أو قيدت العبور بوجه المهاجرين غير الشرعيين[lxxviii]. وفي ظل تصاعد موجات الهجرة عبر المتوسط ، بدأت عملية"ماري نوستروم" في تشرين الأول 2013، بعدما أصبحت سياسة الهجرة مرة أخرى على قمة أولويات المجلس الأوربي. وقد طرح رئيس الوزراء الأيطالي، "أنريكو ليتا" عدداً من الخطط من بينها التعاون بين دول الإتحاد الأوربي في تمشيط البحر المتوسط، وكذلك التعاون بين دول الإتحاد الأوربي وبلدان العبور مثل ليبيا من أجل تنظيم طلبات اللجوء. كما نادت أيطاليا بضرورة ان يتحمل الإتحاد الأوربي مسؤوليته تجاه المهاجرين الذين يصلون صقلية[lxxix] .

وقد أوضحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين أن أكثر من 207 الآف شخص عبروا البحر المتوسط إلى أوربا عام 2014، وهو ثلاثة أضعاف العدد الذي كان في عام 2011والذي بلغ 70 الف شخص، عندما كانت الحرب الليبية في ذروتها، وأعلنت الوكالة الأوربية لحماية الحدود "فرونتكس" في 10 اذآر 2015، أن اعداد اللاجئيين أرتفعت من 100 الف لاجئ تقريباً عام 2013، الى 275 الف عام 2014[lxxx].

وقد تعزز الهاجس الأمني الاوربي من موجات الهجرة، لاسيما بعد أحداث الاعتداء على مقر صحيفة "شارلي أيبدو" الفرنسية في كانون الثاني2015، وأحداث باريس في تشرين الثاني 2015، والتي نُسبت بتورط مهاجرين من أتباع تنظيم داعش، وعلى أساس ذلك تولد لدى أوربا ربط بين وجود المهاجرين والاحداث التي تضُر بالاستقرار السياسي والأمني، ومن ثم نمت من جديد النزعات المعادية للأجانب في أوربا، وتصاعدت نسبة التيارات اليمينة المتطرفة المعادية في مراكز اتخاذ القرار تجاه الجاليات المسلمة[lxxxi]. فمثلاً تم التركيز من قبل وسائل الإعلام الفرنسية على الأصول المغاربية للأشخاص الذين نفذوا الهجمات في فرنسا، بذكر "صالح عبد السلام" و"عبد الحميد اباعود" "منفذا هجمات باريس في تشرين الأول 2015" انهما من اصول مغربية، "والاخوان كواشي" "الذين قاما بهجمات شارلي ايبدو في كانون الثاني 2015" انهما جزائريين، فضلاً عن "محمد لحويج بوهلال" "الذي قام بتنفيذ هجوم نيس في يوليو 2016" على أنه تونسي الأصل[lxxxii].

أكدت دول الإتحاد الأوربي على ضرورة التعاون مع الجيران الجنوبيين في عملية مكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية. فضلاً عن التأكيد على الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع بلدان المنشأ والعبور– في إطار مايسمى بـ "عملية الخرطوم"وذلك من خلال تعزيز الرقابة على الحدود، ودعم وكالة الحدود الأوربية "فرونتكس"، ونشر القوة البحرية للإتحاد الأوربي في البحر الأبيض المتوسط في حزيران 2015[lxxxiii].

وقد اختلفت السياسات الاوربية تجاه ازمة اللاجئيين، اذ ترفض فرنسا وتخشى من الكتلة البشرية المُسلمة،[lxxxiv]، كما أن دول العبور رفضت وجود اللاجئيين داخل اراضيها، متذرعة بمخاوف امنية، في حين ان هناك دول ابدت سلوكاً متسامحاً لهذه الأزمة، ومنها السويد والمملكة المتحدة و بشكل خاص المانيا التي اتخذت سياسة " الباب المفتوح" تجاه اللاجئين لاسيما الذي علقوا في دولة المجر، واختار اعداد كبيرة من اللاجئيين السوررين الذهاب إليها[lxxxv]، وأدت المانيا الدور القيادي فيما يخُص قضية المهاجرين واللاجئيين من دول الربيع العربي، للمحاولة بتعويض النقص الحاصل في سكانها لأسباب أقتصادية، لتُصبح الوجهه الأكثر شعبية عندما أستقبلت العدد الأكبر من طلبات اللجوء التي بلغت 222 الف طلب في نهاية آب 2015 ونحو 300 الف في نهاية تشرين الأول 2015، وأحتلت المجر بالرغم من تعليقات رئيس وزرائها المعادية للمسلمين، المركز الثاني من حيثُ طلبات اللجوء بواقع 110 الف حتى نهاية تشرين الأول 2015

ثم بقية دول الأتحاد الأوربي[lxxxvi]. لكن منذ ايلول 2015، قررت المانيا العودة الى التشديد على الحدود، بسبب زيادة موجات الهجرة الكبيرة غير المسيطر عليها على حدودها، بعد اعلانها سياسة" الباب المفتوح" امام المهاجرين، ثُم تأثرت الحكومة الالمانية بحملات الضغط السياسي التي شنتها المعارضة ضد المهاجرين، ووضعت في بداية العام 2016 اجراءات مُشددة بحق اللاجئيين، منها: جعل حق لم الشمل معلق لعامين، وتخصيص اماكن للاجئيين الذين لديهم فرص قليلة للبقاء في المانيا، والذين جاءوا من دول امنة.. وغيرها من الاجراءات[lxxxvii].

الجدير بالذكر هو تحول تركيا الى جسر عبور، للمهاجرين غير الشرعيين والفارين بشكل خاص من الحرب السورية تجاه الإتحاد الأوربي[lxxxviii]. وبهذا فإن تركيا اصبحت تمتلك ورقة ضغط تجاه الإتحاد الاوربي وهذا ماجعل الاخير يؤكد على ضرورة التعاون مع تركيا لإحتواء الأزمة، لاسيما وان حركة الهجرة تمر عبر تركيا تجاه اليونان مروراً بدول البلقان[lxxxix].

وقد أصبحت قضية اللاجئيين مثار للجدل بين الأتحاد الأوربي وتركيا، إذ تستضيف تركيا الجزء الأكبر من اللاجئيين وبشكل خاص السوريين، ويذكر القادة الأتراك العالم بشكل متكرر ولاسيما، الدول الغربية بأنهم لايساهمون بالقدر الكافي لمساعدة بلادهم في تحمل عبء اللاجئيين. ومع تفاقم مشكلة اللاجئيين،تحولت قضية الهجرة الى مشكلة سياسية بالدرجة الأولى، طرحت داخل النظم السياسية لدول الإتحاد الأوربي، إذ بحثت الدول الأوربية ورقة الضغط التي تستخدمها تركيا تجاه الأتحاد الأوربي والتي تتعلق بقضية اللاجئيين ،مثل مطالبة تركيا لدول الأتحاد بدخول الأتراك لأوربا دون تأشيرات، وأستئناف المفاوضات لأنضمام تركيا للاتحاد الأوربي، وحصول تركيا على معونات من الإتحاد الأوربي، إذ كثيراً ماتهدد تركيا بإعادة فتح الطريق امام موجات المهاجرين الراغبين بالوصول لليونان[xc].

من أجل مواجهة أزمة اللاجئيين تم توقيع إتفاقية" إعادة القبول" بين تركيا والإتحاد الأوربي، وذلك في كانون الأول 2013، والتي نصت على الزام تركيا إعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين، الذين دخلوا الأراضي التركية لعبروا الى الى اوربا، وهذه الإتفاقية الزمت السلطات التركية ليس فقط استرداد من هم حاملي الجنسية التركية فقط، بل والمهاجرين غير الشرعيين، والذي عبروا الاراضي التركية تجاه الى الاتحاد الاوربي، ثم بموجب الاتفاق يتم إعادة هؤلاء المهاجرين الى دولهم الاصلية[xci]. كما تم توقيع إتفاق بين الإتحاد الأوربي وتركيا في 18آذار 2016 في بروكسل العاصمة البلجيكية، ودخل الإتفاق حيز التنفيذ في الـ20 من الشهر نفسه، وينص على: أستقبال تركيا للمهاجرين الواصلين الى الجزر اليونانية، ممن تأكد أنطلاقهم من الأراضي اليونانية، وفي هذا الإطار يتم أتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل إعادة المهاجرين غير السوريين الى بلدانهم، في حين يجري إيواء السوريين المعادين في مخيمات داخل تركيا، وإرسال لاجئ سوري مسجل لديها رسمياً

إلى بلدان الإتحاد الأوربي مقابل كل سوري معاد إليها. وبالمقابل يلغي الإتحاد تأشيرة الدخول للمواطنين الأتراك، ويقدم دعمًا ماليًا لصالح اللاجئين المقيمين في تركيا، فضلاًعن استكمال إتفاقية الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي[xcii].

و في إطار خطة خاصة باليونان كانت المفوضية الاوربية قد اوصت في تشرين الثاني 2016 بإجراءات شديدة لترحيل اللاجئيين الجدد من اليونان إلى تركيا، ولذلك حصلت زيادة في اعداد اللاجئيين المُحتجزين لدى اليونان من اجل ترحيلهم[xciii]. وفي مجال تطبيق استراتيجية جديدة لمواجهة اعداد المُهاجرين، تم الاتفاق في كانون الاول 2016 بين الاتحاد الاوربي والمغرب، وذلك بجعل الاخير بمثابة الشريك لسياسة الاتحاد الاوربي في موضوع اللجوء[xciv]. وكان عدد المُهاجرين إلى اوربا قد انخفض في عام 2016 الى حوالي 181 الفاً[xcv].

وقفت دول الإتحاد الاوربي على مستوى واحد بعد حدوث الأزمات الأقتصادية، والتي كان من اهم نتائجها البطالة، التي كونت حالة عدائية تجاه المُهاجرين كونهم ينافسون المواطنين في فرص العمل. ولذلك فقد برزت ولاسيما في العام 2017 احزاب "اليمين المُتطرف الأوربي"، التي تستند على منهج فكري مُعادي للهجرة واللاجئيين، وتدعو لوقف لوقف الهجرة وتصور المُهاجرين بأنهم خطر على الهوية الوطنية، وسبب رئيسي للبطالة والجريمة وغيرها من المخاطر[xcvi].

في 3 حزيران 2017 حدثت عمليات ارهابية في اوربا، كعملية دهس للمواطنيين بواسطة شاحنة فوق جسر "لندن كوردون"، كما تعرض البرلمان البريطاني في لندن لعملية إرهابية أدت إلى مقتل 3 اشخاص وعشرات الجرحى. كما تعرضت مدينة نيس الفرنسية لعملية أُخرى في 14 حزيران 2017 التي راح ضحيتها 84 شخصاً. هذا الامر جعل القادة الأوربيين يُدركون قوة التهديد لأمنهم واستقرارهم، ومن ثُم فإن تلك العمليات الإرهابية قد عززت من دعوات وخطابات الكراهية لأحزاب "اليمين المُتطرف الاوربي" وبرامجهم السياسية المُعادية للمُهاجرين[xcvii].

من اجل تقوية الحدود الأوربية بوجه الهجرة، عُقدت قمة في اواخر آب 2017 بين قادة الإتحاد الاوربي من جهه وقادة النيجر وتشاد وليبيا من جهه أُخرى، وتم الإتفاق على تكوين مناطق ساخنة في هذه الدول بما فيها مراكز تسجيل وتثبيت للهوية، من اجل التفريق بين اللاجئ السياسي والمُهاجر لأسباب إقتصادية، كما تم الإتفاق على التعاون أكثر لمنع التهريب والأتجار بالبشر[xcviii]. وغالباً مايعبر المُهاجرين غير الشرعيين إلى اوربا عن طريق السواحل الليبية. وزادت الضغوط الاوربية على المغرب لضبط سواحله، ونتيجة لذلك تم إحباط 88 الف و 761 محاولة للهجرة غير الشرعية وذلك عام 2018 من قبل المغرب[xcix]

في عام 2018 رفضت الحكومة الإيطالية إستقبال المُهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا في البحر، وهو ماجعل اسبانيا تقوم بإستقبالهم، وفي الوقت نفسه اعلن الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" عن دعمه إنشاء مراكز مُغلقة لإيواء اللاجئيين الذين يصلون لأوربا، داعياً الى التعاون الأوربي لمواجهة مُشكلة الهجرة، كما انتقد موقف الحكومة الإيطالية واصفاً إياه بانه غير مسؤول، وفي الوقت نفسه كانت النمسا قد حذرت من انها ستلجأ لسياسة مُتشددة حيال أزمة الهجرة، في حال لم يتوصل الإتحاد الأوربي لحل عادل[c]. في وقت ازدادت حدة الجدالات الاوربية في العام 2018 بشأن الهجرة غير الشرعية، وقد انقسمت الأراء الاوربية إلى فريقين: الفريق الأول تُمثله دول اوربا التي تعد واجهة المُهاجرين وهي: ايطاليا واليونان واسبانيا ومالطا وقبرص، في حين يمثل الفريق الثاني دول شمال ووسط اوربا وهي: المانيا وبريطانيا وفرنسا وغيرها. ويطالب الفريق الأول دول الإتحاد الأوربي بضرورة تحمل الجزء الاكبر من عمليات اللجوء وإستقبال المُهاجرين، في حين يرى الفريق الثاني أن هذا الأمر يتعارض مع "إتفاقية دبلن" التي تنص على أن التعامل مع اللاجئيين وطلباتهم يكون من إختصاص اول دولة اوربية يصل لها اللاجئ او المُهاجر[ci].

في 29 حزيران 2018 توصل قادة دول الأتحاد الاوربي لإتفاق خلال القمة التي عُقدت في بروكسل، وابرز ماتضمنه الإتفاق: إقامة مراكز للاجئيين في دول الإتحاد بشكل طوعي وفيها سيتم البت بشان المُهاجرين الذين سيُعادون إلى بلادهم، كما تم الإتفاق على ان جهود إعادة التوطين للاجئيين في اوربا تكون طوعيه، كما نص الإتفاق على أن هناك قيود سيتم فرضها بخصوص التنقُل للحاصلين على اللجوء بين الدول الأوربية، واكد اللإتفاق على تعزيز السيطرة على الحدود الخارجية الاوربية، ونص الإتفاق على إدامة الدعم المُقدم لتركيا ودول شمال افريقيا لدعم عمليات إغاثة اللاجئيين[cii]. كما نص الإتفاق على ضرورة تكوين مناطق مراقبة في اسبانيا واليونان وإيطاليا، على إعتبار أن هذه هي دول وجهة للمُهاجرين، ونص الإتفاق على التعاون إنشاء أرضيات اقليمية للأنزال بالتعاون مع الأمم المتحدة، والتأكيد على مكافحة الهجرة غير الشرعية لأوربا، ومقاومة المنظمات الغير الحكومية التي تؤيد الهجرة والتعاون مع تونس والمغرب وليبيا في هذا المجال[ciii].

نتيجة للسياسات الاوربية إنخفض عدد المُهاجرين، الذين وصلوا لأوربا إلى 187 الف في العام 2017 و144الف في العام 2018[civ].

في آذار عام 2019 أعلنت المفوضية الأوربية وفق بيان لها اشارت فيه: أن ازمة اللاجئيين قد انتهت[cv].وكان الإتحاد الأوربي قد قرر في شهر آذار 2019، وقف العمل بالدوريات البحرية التي تتولى عملية إنقاذ اللاجئيين الذين يعبرون البحر المتوسط بإتجاه اوربا، وبدل من ذلك سيتم التركيز على العمليات الجوية. يأتي ذلك بعد أن صرحت إيطاليا بأنها لن تستقبل اللاجئيين الذين يتم إنقاذهم من البحر[cvi]. وعلى

الرغم من إنخفاض اعداد اللاجئين القادمين لأوربا، إلا أن احزاب اليمين المُتطرف الأوربي سعت لإستخدام أزمة المُهاجرين، من اجل تقوية دافع الخوف من هذه الأزمة، وللحصول على دعم في إنتخابات البرلمان الاوربي في آيار2019[cvii].وكان إجتماع وزراء داخلية الدول الأوربية الذي عُقد في تموز2019 في هلسنكي، قد فشل في التوصل لإتفاق بشأن إنقاذ المهاجرين[cviii]. يأتي ذلك بالتزامن مع تقرير نشرته المُنظمة العالمية للهجرة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين في آب 2019، اشار التقرير إلى وجود اعداد كبيرة من المُهاجرين الذين يموتون بالغرق في البحر المتوسط، مُشيراً في الوقت نفسه إلى تراجع الجانب الإنساني لدى الإتحاد الأوربي، في ظل عدم تكوين سياسة أوربية موحدة للتعامل مع تلك القضية[cix].لتستمر حالة عدم الإتفاق الاوربي لاسيما فيما يتعلق بإيجاد آلية لإنقاذ المهاجرين قبل ان يلقوا حدفهم في البحر، بعد أن قررت إيطاليا غلق موانئها بوجه السفن المُحملة بالمُهاجرين، وهذا الامر جعل كل من المانيا وفرنسا تحاولان وضع حد لتلك المأساة،عبر الاجتماعات الأوربية المتكررة للوصول لحل لاسيما تجاه ايطاليا[cx].

ومما تقدم يتضح بأن طبيعة السياسات الاوربية تجاه قضية الهجرة والتقييد عليها بدأت تتطور مُنذ ثمانينيات القرن العشرين، مروراً بتشريع الدول الأوربية العديد من القوانين وعقد اتفاقيات تُقيد الهجرة وتحد منها. ثم اصبحت تلك الاجراءات اكثر تقيدية بعد احداث 11 ايلول 2001، والتي جعلت هاجس الخوف الامني يحكم التعامل الاوربي مع قضية الهجرة واللاجئيين، والذي ترجم بالعديد من القوانين والاجراءات، وحتى ظهور جهات وتيارات معادية للهجرة واللاجئين لاسيما من المسلمين، ثم لتعود قضية الهجرة غير الشرعية بالظهور بقوة على جدول اعمال الإتحاد الاوربي بعد ثورات الربيع العربي ، والتي جعلت الدول الاوربية تقوم باجراءات فردية وجماعية بدافع الخشية من امواج اللاجئيين التي اخذت تعبر البحر، وعلى الرغم من إستقبال الالاف من هؤلاء اللاجئيين في الدول الاوربية، الى ان الاتحاد الاوربي اصدر قرارات وإجراءات جديدة للحد من الهجرة غير الشرعية، لاسيما بعد ان تم الربط بين المهاجرين والصعوبات الاقتصادية والهجمات الارهابية، التي حدثت في بعض المدن الاوربية. وهذه الاجراءات المُشددة شملت حتى الدول التي ابدت تساهلاً مع المهاجرين كالمانيا كما لاحظنا ،لكن على الرغم من ذلك بقيت الدول الاوربية ينقصها الإتفاق على آلية محددة وسياسة موحدة للتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية.

الخاتمة:

من خلال البحث تبين بأن الهجرة كظاهرة ملازمة لحياة الإنسان، قد عُدت وسيلة يلجأ إليها للخروج من واقعه وتغييره نحو الافضل،لأسباب إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية بالهجرة داخل بلده او إلى بلد آخر. بوسائل شرعية وغير شرعية.

إن أوربا ومنذ عشرات السنين إستقبلت أعداد كبيرة من المهاجرين، في ظل حاجتها لهم حقيقية، كونها تعاني من قلة الأيدي العاملة. في ظل التناقص المرعب للسكان الأوربيين، والزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين وتعقيد وصعوبة إندماجهم إجتماعياً داخل الدول الأوربية، وتوسع الإتحاد الأوربي، اصبح هناك تحول كبير في السياسات قوانين دول الإتحاد الاوربي حيال قضية الهجرة. إذ إن الدول الاوربية شعرت بخطر هؤلاء المهاجرين على المجتمعات الاوربية، فقامت بتعديل قوانين الهجرة بشكل اكثر تقيدية، بإعتبار أن دول الإتحاد الأوربي بدأت تنظر إلى مسألة الهجرة غير الشرعية مصادر قلق، بعد أن بدأت تظهر مشاكل أمنية وإقتصادية وإجتماعية، غيرت من طبيعة السياسات الأوربية تجاه قضية الهجرة والمهاجرين، في إطار سياسات دول الإتحاد الأوربي الجديدة، وهذا ماظهر من خلال التقييدات على الهجرة بعد احداث 11 ايلول2001، وكذلك بعد ثورات الربيع العربي، وماخلفته تلك الاحداث من هجرات وموجات نزوح وطلب للهجرة، علاوةً على المهاجرين من اسيا وفريقيا، وان كانت الدول الاوربية قد أستقبلت العديد من هؤلاء المهاجرين، إلا ان هاجس الخوف والقلق من الهجرة غير الشرعية لاسيما الهاجس الامني كان ومازال حاضراً، بعد حدوث العديد من العمليات الإرهابية في اوربا فضلاً عن بعض الازمات الاقتصادية، الأمر الذي استغلته بعض الدول الاوربية واحزاب اليمين المتطرف الاوربي في تقوية دعوتها ضد الهجرة غير الشرعية، وهو مالاحظناه في تصريحات العديد من المسؤولين الاوربيين، ومن ثم تبني بعض السياسات والترتيبات والقوانين والاتفاقيات الاوربية للحد من الهجرة مثل إتفاقية عام 2016 بشأن الهجرة غير الشرعية بين الإتحاد الاوربي وتركيا، ثم ظهور الخلافات الاوربية بشأن التعامُل مع المهاجرين الذين يصلون اوربا، الأمر الذي تم حله عندما تم اقرار اتفاقية بروكسل عام 2018 بين دول الإتحاد الاوربي، والتي شرعت اجراءات وتقييدات جديدة اقرت تعاون اكبر بين الدول الاوربية مع بعضها ومع شركائها من دول العبور جنوب المتوسط، لمكافحة الهجرة غير الشرعية والذي نتج عنه تقلص كبير في اعداد المهاجرين للسنوات 2017 و2018 و2019. ولكن على الرغم من التحول في السياسات الاوربية في التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية والتي اتجهت نحو التشديد، إلا أن الدول الاوربية بقيت تفتقر لسياسة موحدة وشاملة للتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية.

المصادر والهوامش

(i) مجموعة مؤلفين، مكافحة الهجرة غير المشروعة، ط1، الأكاديميون للنشر، عمان- الاردن، 2014، ص6.

(ii) عبد اللطيف شهاب، ظاهرة الهجرة الدولية-دراسة تحليلية لحركة الهجرة الأفريقية إلى دول الإتحاد الأوربي، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، العدد16، كلية الإدارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية، 2008، ص6-10.

(iii) سامي محمود وأسامة بدير، أوربا والهجرة المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب، سلسلة كتب حقوق إقتصادية واجتماعية، العدد 68، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة- مصر، 2009، ص5.

(iv) فختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في العلاقات الأور-مغاربية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية-جامعة الجزائر، 2011، ص31.

(v)عبد اللطيف شهاب، مصدر سبق ذكره ،ص- ص6-10.

(vi) المصدر نفسه، ص10.

(vii) قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، ط1، دار الثقافة، عمان- الاردن ، 2012، ص-384-385.

(viii) عبد الحميد احمد ابو سليمان، العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي، ط1، دار الفكر، دمشق- سوريا، 2002،ص- ص88-89.

(ix) احمد عبدالله الماضي و ناظر احمد المنديل، الهجرة الدولية: دراسة في اطار القانون الدولي العام، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد1- العدد3، كلية الحقوق- جامعة تكريت، آذار-2017،ص181.

(x) فختو فايزة، مصدر سبق ذكره،ص-ص34-35.

(xi) احمد عبدالله الماضي و ناظر احمد المنديل، مصدر سبق ذكره،ص 183.

(xii) سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الأوربي، مجلة المفكر، العدد 5، 2002، ص346.

(xiii) محمود المراغي، تيارات من البشر تعبر الحدود، مجلة العربي، العدد 303، وزارة الإعلام- الكويت - الكويت، شباط-1984، ص-34-35.

(xiv) هاشم نعمة فياض، العراق دراسات في الهجرة السكانية الخارجية، ط1، دار الرواد، بغداد-العراق، 2006، ص6.

(xv) هجير عدنان زكي، الإستثمار الأجنبي المباشر والهجرة الدولية للعمل، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة 4- العدد 12، كلية الإدارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية، 2006، ص14.

(xvi) سالى محمود عاشور، حدود تأثير الهجرة واللجوء في النهوض الافريقي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 54- العدد216، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة- مصر، نيسان-2019،ص 102.

(xvii) تقي آزاد أمركي، العولمة وأثرها على الهوية والثقافة الإيرانية، ترجمة: علي ظاهر الحمود، ط1، بيت الحكمة، بغداد-العراق، 2012، ص104-105.

(xviii) محمود يحيى مطر، الجهود الدولية، في مكافحة الإتجار بالبشر، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2010، ص548.

(xix) أنطوان زحلان، هجرة الكفاءات العربية، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، 1996، ص75.

(xx) سهام حروري، مصدر سبق ذكره، ص346-347.

(xxi) نعيم الأشهب ومازن الحسيني، مشروع الشرق الأوسط الكبير، ط1، دار الشروق، عمان- الاردن، 2005، ص130-131.

(xxii)عبد القادر الطرش، واقع الهجرات المغاربية وتحولاتها، مجلة عمران، العدد- 3، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، 2013، ص 132-133.

(xxiii) محمد ربيع، هجرة الكفاءات العلمية، ط1، جامعة الكويت، الكويت-الكويت،1982، ص3.

(xxiv) منصور الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، ط1، دار الكتب، الموصل-العراق،1993، ص71.

(xxv) مجموعة باحثين، مكافحة الهجرة غير المشروعة، مصدر سبق ذكره، ص7-8.

(xxvi) عائشة النايب، الهجرة النسائية والتنمية، مجلة عمران، العدد 3، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، 2013، ص141.

(xxvii) توماس كوتر وميشال هوسون، على ابواب القرن الحادي والعشرين، ترجمة: نخلة غريغر، ط1، الدار الجماهيرية للنشر، سرت- ليبيا، 2006، ص90.

(xxviii) حامد السهيل، الجالية العراقية في ألمانيا،واقع الأليات والأثنيات في العراق,ط1، بيت الحكمة، بغداد- العراق, 2012,ص 382-384

(xxix) هاشم نعمة فياض، مصدر سبق ذكره، ص46.

(xxx) عبد الواحد أكمير، الجالية العراقية في إسبانيا، مجلة المستقبل العربي، العدد 418، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2013، ص26.

(xxxi) منصور الراوي، مصدر سبق ذكره، ص20.

(xxxii) يحيى أبو زكريا، العرب والمسلمون في السويد، مجلة المستقبل العربي، العدد 322، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت-لبنان، 2006، ص125.

(xxxiii) نبيل عبد الرحمن حياوي، الدول الإتحادية الفدرالية، ج1، ط1، المكتبة القانونية، بغداد-العراق،2009، ص72.

(xxxiv) ضياء الفلكي وآخرون، الجالية العربية في بريطانيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2002، ص7-12.

(xxxv) منصور الراوي، مصدر سبق ذكره، ص20.

(xxxvi) نعيم الأشهب ومازن الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص 132.

(xxxvii) محمود مراد، أوربا من الثروة الفرنسية إلى العولمة، ط1، دار المنهل، بيروت- لبنان، 2010، ص263.

([xxxviii]) بول كندي، الإستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر، ط1، دار الشروق، بيروت– لبنان، 1993، ص341–343.

([xxxix]) محمد مراد، مصدر سبق ذكره،ص 263.

(xl) سليم محمد الزغنون، سياسات الإتحاد الأوربي حيال الحركات الإسلامية في المنطقة العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان ، 2011، ص122.

([xli]) يحيى أبو زكريا، مصدر سبق ذكره، ص128.

([xlii]) محمد مراد، مصدر سبق ذكره، ص 263.

([xliii]) بول كندي، مصدر سبق ذكره، ص243.

(xliv) عبد الواحد أكمير، مصدر سبق ذكره، ص31.

([xlv]) مجموعة مؤلفين، الجالية العربية في بريطانيا، مصدر سبق ذكره، ص95–98.

([xlvi]) بان غانم أحمد الصائغ، وضع الجاليات المسلمة في المجتمعات الأوربية المغربية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد6، العدد2، كلية التربية الأساسية– جامعة الموصل، 2007، ص36.

([xlvii]) سامي محمود وأسامة بدير، مصدر سبق ذكره، ص12.

([xlviii]) سليم محمد الزغنون، مصدر سبق ذكره، ص 127.

([xlix]) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط1، دار العبيكان، الرياض– المملكة العربية السعودية، 2007، ص121.

([l]) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط1، دار وائل للنشر، عمان– الاردن ، 2000، ص153.

([li]) أيمن زهري، هجرة البشر وأنتقالهم حول العالم محدودان، مجلة آفاق المستقبل، العدد9، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي– الإمارات العربية المتحدة، كانون الثاني–شباط 2011، ص–ص 79–80

[lii]) ناظر دهام محمود، مفهوم الهجرة والعنف ظاهرة هجرة العقول والكفاءات من دول الجنوب الى دول الشمال "هجرة المغاربة أنموذجاً" ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد10 – العدد 32، كلية التربية–جامعة تكريت، كانون الثاني– 2017،ص326.

([liii]) مجموعة مؤلفين جمعية أتاك، أحوال بلدان المتوسط في عصر العولمة، ط1، دار الفارابي، بيروت – لبنان، 2014، ص140–142.

([liv]) سليم محمد الزغنون، مصدر سبق ذكره، ص128–129.

([lv]) مجموعة مؤلفين، مكافحة الهجرة غير المشروعة، مصدر سبق ذكره، ص8–9.

([lvi]) مجموعة مؤلفين جمعية أتاك، مصدر سبق ذكره ، ص140–142.

([lvii]) علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان ، 2005،ص– ص241–247.

([lviii]) عبد اللطيف شهاب ، مصدر سبق ذكره،ص26.

([lix]) صباح صاحب العريض، سياسة الإتحاد الأوربي حيال المشرق العربي، أطروحة دكتوراه "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، 2006، ص122.

([lx]) عامر محمد معاذ، السياسة الفرنسية تجاه المشرق الأوسط ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، 2008، ص176.

([lxi]) حامد السهيل، مصدر سبق ذكره، ص403.

([lxii]) ماهر عبد مولاه، التشريع الأوربي أزاء الهجرة السرية المغاربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 328، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2006، ص43-45.

([lxiii]) المصدر نفسه، ص46.

([lxiv]) بشارة خضر، أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس "1995-2008"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2010، ص- ص100-102.

([lxv]) عبد الرزاق طلال جاسم وعباس حكمت فرمان، جريمة تهريب المهاجرين والآثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد1، كلية القانون والعلوم السياسية- جامعة ديالى، 2012، ص285.

([lxvi]) عبد اللطيف شهاب زكري، مصدر سبق ذكره، ص26

([lxvii]) ابراهيم محمد، تنامي العداء للمهاجرين في برلمانات أوربا،مجلة آفاق المستقبل، العدد9، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي- الإمارات العربية المتحدة، كانون الثاني- شباط 2011،ص82.

([lxviii]) يوسف كريم ، المهاجرون المسلمون في اوربا بين قضايا الهوية والإرهاب، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد3، المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا، تموز-2017، ص254.

([lxix]) ابراهيم محمد، مصدر سبق ذكره ،ص82.

([lxx]) بشارة خضر، مصدر سبق ذكره، ص105.

([lxxi]) مجموعة مؤلفين، مكافحة الهجرة غير المشروعة، مصدر سبق ذكره، ص188-189.

([lxxii]) مجموعة مؤلفين أتاك، أحوال بلاد المتوسط في عصر العولمة، مصدر سبق ذكره، ص142.

([lxxiii]) ناصر حامد، الآثار الإقتصادية لتوسع الإتحاد الأوربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 157، مؤسسة الأهرام- القاهرة- مصر، تموز- 2004، ص104-105.

([lxxiv]) ماهر عبد مولاه، مصدر سبق ذكره، ص54-56.

([lxxv]) شيماء معروف فرحان، موقف الإتحاد الأوربي من التغيير في المنطقة العربية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 45، الجامعة المستنصرية، 2014، ص56.

([lxxvi]) وحدة التحليل السياسي، خيار اللجوء الى أوربا وتداعياته على الأزمة في السورية، مجلة سياسات عربية، العدد 16، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، أيلول- 2015، ص-ص 105-106.

([lxxvii]) شيماء معروف فرحان، مصدر سبق ذكره، ص56.

([lxxviii]) بشارة خضر، أزمة اللاجئيين في أوربا: فرص وهواجس، مجلة آفاق المستقبل، العدد29، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي – الإمارات العربية المتحدة، كانون الثاني-شباط – آذار -2016،ص-ص 37-39.

([lxxix]) أروترو فارفلي، تهريب البشر: أيطاليا وليبيا مواجهة أزمة الهجرة، مجلة "المجلة"، العدد 1599، الشركة السعودية للأبحاث، الرياض– المملكة العربية السعودية، أيلول–2014، ص49.

([lxxx]) نبيل زكاوي، جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط :أبعاد الظاهرة وخلفيات الإقتراب الأوربي، مجلة سياسات عربية، العدد 19، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، آذار– 2016،ص27.

([lxxxi]) المصدر نفسه، ص–ص 31–32.

([lxxxii]) وليد بقاس، التلفزيون والاسلاموفوبيا ومسألة الاندماج لدى الشباب الفرنسي من اصول مغاربية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد4، المركز الديمقراطي العربي، برلين– المانيا، آب–2018،ص57.

([lxxxiii]) موريال أسبرغ ، الإتحاد الأوربي والربيع العربي : البيان مقابل السياسة، مجلة سياسات عربية، العدد26، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، أيار– 2017، ص50.

([lxxxiv]) صادقي نعيمة، السياسة الامنية التركية تجاه اللاجئيين السوريين– دراسة في المتغيرات والثوابت–، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد الأول– العدد3، المركز الديمقراطي العربي، برلين– المانيا، آذار–2019، ص91.

([lxxxv]) نور الدين بيدكان، الإستجابة الأوربية لأزمة اللاجئيين السوريين، مجلة العلوم السياسية والقانون، المحلد2– العدد12، المركز الديمقراطي العربي، برلين– المانيا، تشرين الثاني– 2018، ص191.

([lxxxvi]) بشارة خضر، مصدر سبق ذكره ،ص–ص 38–39.

([lxxxvii]) نور الدين بيدكان، مصدر سبق ذكره، ص–ص 193–194.

([lxxxviii]) صادقي نعيمة، مصدر سبق ذكره، ص79.

([lxxxix]) المصدر نفسه، ص91.

([xc]) محمد أنيس سالم، غياب أستراتيجية عربية لحماية اللاجئيين وضعف الأليات والمتابعة والتقويم، مجلة آراء حول الخليج، العدد 117، مركز الخليج للأبحاث، جدة– المملكة العربية السعودية، آذار –2017، ص 86.

([xci]) نور الدين بيدكان، مصدر سبق ذكره ،ص186.

([xcii]) عام على إتفاقية تركيا وأوربا بشأن اللاجئيين، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الأنترنت"، بتاريخ 21آذار– 2017، متاح على الموقع: www.aljazeera.net/news/immigration

([xciii]) التقرير العالمي 2018، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية " الأنترنت"، بتاريخ 18حزيران2018، متاح على الموقع: www.hrw.org/ar/world–report.com

([xciv]) يوسف كريم، الهجرة في العلاقات المغربية الافريقية، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد الاول – العدد3، المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا، ايلول–2018، ص95.

([xcv]) خديجة مسعود زياني وأيهاب رزاق العصيب، الهجرة غير الشرعية في ليبيا بين انتهاكات حقوق المُهاجرين والحلول العاجزة، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد9، المركز الديمقراطي العربي، برلين– المانيا، حزيران–2018، ص 214.

([xcvi]) رابح زغوني، صعود اليمين المتطرف في اوربا تعبير عن عداء سياسي أم مجتمعي للأسلام، بحث في كتاب: الاسلاموفوبيا في اوربا: الخطاب والممارسة، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين– المانيا،2019،ص، ص 100،139.

(xcvii) المصدر نفسه، ص217.

(xcviii) الإتحاد الاوربي وافريقيا مساعدات انمائية اقل وتعاون بوليسي أكثر، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية" الأنترنت"، بتاريخ: 7/ تموز/2018، متاح على الموقع: www.assafirarabicom.

(xcix) سالى محمود عاشور، مصدر سبق ذكره، ص105.

(c) هشام بولنوار، مستقبل التجربة التكاملية الأوربية في ظل أزمة المهاجرين غير الشرعيين، مجلة إتجاهات سياسية، العدد5، المركز الديمقراطي العربي، برلين- المانيا، آب-2018،ص4.

(ci) المصدر نفسه، ص5.

(cii) القمة الأوربية تتوصل إلى إتفاق بشأن الهجرة بعد محادثات ماراثونية، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية " الانترنت"، بتاريخ: 29/حزيران/2018، متاح على الموقع: www.bbc.com/arabic.

(ciii) حريدي صبرينة، الهجرة غير الشرعية من منظور اوربي: ظاهرة إجتماعية ام تهديد امني؟، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد6- العدد1، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر- الجزائر، حزيران-2019،ص111.

(civ) الهجرة قضية اساسية في حملة الإنتخابات الأوربية، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الأنترنت"، بتاريخ: 29/ نيسان/2019، متاح على الموقع: www.alarab.uk.com.

(cv) شريف خالد،هل ستشهد اوربا هجرة جديدة إنطلاقاً من ايطاليا؟،نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الأنترنت"، بتاريخ 12/آذار/2019، متاح على الموقع:.www.infomigrants.net

(cvi) اوربا توقف دوريات صوفيا لإنقاذ المهاجرين في المتوسط، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية"الأنترنت"، بتاريخ:27،آذار/2019، متاح على الموقع:www.skynewsarabia.com

(cvii) حسن رفاعي، إنخفاض اعداد طالبي اللجوء في الأتحاد الأوربي والسوريون يتصدرون القائمة، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية" الأنترنت"، بتاريخ:14/آذار/2019، متاح على الموقع:.www.arabic.euronews.com

(cviii) باسل ترجمان، سلوفينيا البوابة الشرقية للإتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية"الأنترنت"، بتاريخ:19/تموز/2019، متاح على الموقع:www.indepenent Arabia.com

(cix) شوقي الريس،الإتحاد الأوربي يتجه نحو تغيير جذري في سياسة الهجرة، جريدة الشرق الأوسط الألكترونية، العدد14860،التاريخ:5/آب/2019، متاح على الموقع:www.aawsat.com

(cx) مصطفى الطوسة، أوربا وإشكالية الهجرة المُستعصية، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية" الأنترنت"، بتاريخ:20/آب/2019، متاح على الموقع: www.mc-doualiya.com

قائمة المصادر:

اولاً:الكتُب:

1. أنطوان زحلان، هجرة الكفاءات العربية، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، 1996.
2. بشارة خضر، أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس "1995-2008"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2010.
3. بول كندي، الإستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر، ط1، دار الشروق، بيروت- لبنان، 1993.
4. تقي آزاد أمركي، العولمة وأثرها على الهوية والثقافة الإيرانية، ترجمة: علي ظاهر الحمود، ط1، بيت الحكمة، بغداد- العراق، 2012.
5. توماس كوتر وميشال هوسون، على ابواب القرن الحادي والعشرين، ترجمة: نخلة غريغر، ط1، الدار الجماهيرية للنشر، سرت- ليبيا، 2006.
6. جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط1، دار العبيكان، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2007.
7. حامد السهيل، الجالية العراقية في ألمانيا، واقع الأليات والأثنيات في العراق,ط1، بيت الحكمة، بغداد- العراق, 2012.
8. رابح زغوني، صعود اليمين المتطرف في اوربا تعبير عن عداء سياسي أم مجتمعي للأسلام، بحث في كتاب: الاسلاموفوبيا في اوربا: الخطاب والممارسة، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- المانيا،2019.
9. سامي محمود وأُسامة بدير، أوربا والهجرة المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب، سلسلة كتب حقوق إقتصادية وإجتماعية، العدد 68، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة- مصر، 2009.
10. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط1، دار وائل للنشر، عمان- الاردن ، 2000.
11. سليم محمد الزغنون، سياسات الإتحاد الأوربي حيال الحركات الإسلامية في المنطقة العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان ، 2011.
12. ضياء الفلكي وآخرون، الجالية العربية في بريطانيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2002.
13. عبد الحميد احمد ابو سليمان، العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي، ط1، دار الفكر، دمشق- سوريا، 2002.
14. علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان ، 2005.
15. قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، ط1، دار الثقافة، عمان- الاردن ، 2012.
16. مجموعة مؤلفين جمعية أتاك، أحوال بلدان المتوسط في عصر العولمة، ط1، دار الفارابي، بيروت - لبنان، 2014.
17. مجموعة مؤلفين، مكافحة الهجرة غير المشروعة، ط1، الأكاديميون للنشر، عمان- الاردن، 2014.
18. محمد ربيع، هجرة الكفاءات العلمية، ط1، جامعة الكويت، الكويت-الكويت،1982.

19. محمود مراد، أوربا من الثروة الفرنسية إلى العولمة، ط1، دار المنهل، بيروت- لبنان، 2010.
20. محمود يحيى مطر، الجهود الدولية، في مكافحة الإتجار بالبشر، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2010.
21. منصور الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، ط1، دار الكتب، الموصل-العراق،1993.
22. نبيل عبد الرحمن حياوي، الدول الإتحادية الفدرالية، ج1، ط1، المكتبة القانونية، بغداد-العراق،2009.
23. نعيم الأشهب ومازن الحسيني، مشروع الشرق الأوسط الكبير، ط1، دار الشروق، عمان- الاردن، 2005.
24. هاشم نعمة فياض، العراق دراسات في الهجرة السكانية الخارجية، ط1، دار الرواد، بغداد-العراق، 2006.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

1. صباح صاحب العريض، سياسة الإتحاد الأوربي حيال المشرق العربي، أطروحة دكتوراه "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين، 2006.
2. عامر محمد معاذ، السياسة الفرنسية تجاه المشرق الأوسط ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد، 2008.
3. فختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في العلاقات الأور–مغاربية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية–جامعة الجزائر، 2011.

ثالثاً: الدوريات:

1.ابراهيم محمد، تنامي العداء للمهاجرين في برلمانات أوربا،مجلة آفاق المستقبل، العدد9، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي– الإمارات العربية المتحدة، كانون الثاني– شباط 2011.
2.احمد عبدالله الماضي و ناظر احمد المنديل، الهجرة الدولية: دراسة في اطار القانون الدولي العام، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد1– العدد3، كلية الحقوق– جامعة تكريت، آذار–2017.
3.أروترو فارفلي، تهريب البشر: إيطاليا وليبيا مواجهة أزمة الهجرة، مجلة "المجلة"، العدد 1599، الشركة السعودية للأبحاث، الرياض– المملكة العربية السعودية، أيلول–2014.
4.أيمن زهري، هجرة البشر وأنتقالهم حول العالم محدودان، مجلة آفاق المستقبل، العدد9، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي– الإمارات العربية المتحدة، كانون الثاني–شباط 2011.
5.بان غانم أحمد الصائغ، وضع الجاليات المسلمة في المجتمعات الأوربية المغربية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد6، العدد2، كلية التربية الأساسية– جامعة الموصل، 2007.
6.بشارة خضر، أزمة اللاجئيين في أوربا: فرص وهواجس، مجلة آفاق المستقبل، العدد29، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي – الإمارات العربية المتحدة، كانون الثاني–شباط – آذار –2016.
7.حريدي صبرينة، الهجرة غير الشرعية من منظور اوربي: ظاهرة إجتماعية ام تهديد امني؟، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد6– العدد1، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر– الجزائر، حزيران–2019.

8.خديجة مسعود زياني وأيهاب رزاق العصيب، الهجرة غير الشرعية في ليبيا بين انتهاكات حقوق المُهاجرين والحلول العاجزة، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد9، المركز الديمقراطي العربي، برلين- المانيا، حزيران-2018.

9.سالى محمود عاشور، حدود تأثير الهجرة واللجوء في النهوض الافريقي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 54- العدد216، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة- مصر، نيسان-2019.

10.سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار الأوربي، مجلة المفكر، العدد 5، 2002.

11.شيماء معروف فرحان، موقف الإتحاد الأوربي من التغيير في المنطقة العربية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 45، الجامعة المستنصرية، 2014.

12.صادقي نعيمة، السياسة الامنية التركية تجاه اللاجئيين السوريين- دراسة في المتغيرات والثوابت-، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد الأول- العدد3، المركز الديمقراطي العربي، برلين- المانيا، آذار-2019.

13.عائشة النايب، الهجرة النسائية والتنمية، مجلة عمران، العدد 3، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، 2013.

14.عبد الرزاق طلال جاسم وعباس حكمت فرمان، جريمة تهريب المهاجرين والآثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد1، كلية القانون والعلوم السياسية- جامعة ديالى، 2012، ص285.

15.عبد القادر الطرش، واقع الهجرات المغاربية وتحولاتها، مجلة عمران، العدد- 3، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، 2013.

16.عبد اللطيف شهاب، ظاهرة الهجرة الدولية-دراسة تحليلية لحركة الهجرة الأفريقية إلى دول الإتحاد الأوربي، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، العدد16، كلية الإدارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية، 2008.

17.عبد الواحد أكمير، الجالية العراقية في إسبانيا، مجلة المستقبل العربي، العدد 418، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2013.

18.ماهر عبد مولاه، التشريع الأوربي أزاء الهجرة السرية المغاربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 328، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2006.

19.محمد أنيس سالم، غياب أستراتيجية عربية لحماية اللاجئيين وضعف الأليات والمتابعة والتقويم، مجلة آراء حول الخليج، العدد 117، مركز الخليج للأبحاث، جدة- المملكة العربية السعودية، آذار -2017.

20.محمود المراغي، تيارات من البشر تعبر الحدود، مجلة العربي، العدد 303، وزارة الإعلام- الكويت – الكويت، شباط- 1984.

21.موريال أسبرغ ، الإتحاد الأوربي والربيع العربي : البيان مقابل السياسة، مجلة سياسات عربية، العدد26، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، أيار- 2017.

22.ناصر حامد، الآثار الإقتصادية لتوسع الإتحاد الأوربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 157، مؤسسة الأهرام- القاهرة- مصر، تموز- 2004.

23.ناظر دهام محمود، مفهوم الهجرة والعنف ظاهرة هجرة العقول والكفاءات من دول الجنوب الى دول الشمال "هجرة المغاربة أنموذجاً" ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد10 – العدد 32، كلية التربية–جامعة تكريت، كانون الثاني– 2017.

24.نبيل زكاوي، جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط :أبعاد الظاهرة وخلفيات الإقتراب الأوربي، مجلة سياسات عربية، العدد 19، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، آذار– 2016.

25.نور الدين بيدكان، الإستجابة الأوربية لأزمة اللاجئيين السوريين، مجلة العلوم السياسية والقانون، المحلد2– العدد12، المركز الديمقراطي العربي، برلين– المانيا، تشرين الثاني– 2018.

26.هجير عدنان زكي، الإستثمار الأجنبي المباشر والهجرة الدولية للعمل، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة 4– العدد 12، كلية الإدارة والاقتصاد– الجامعة المستنصرية، 2006.

27.هشام بولنوار، مستقبل التجربة التكاملية الأوربية في ظل أزمة المهاجرين غير الشرعيين، مجلة إتجاهات سياسية، العدد5، المركز الديمقراطي العربي، برلين– المانيا، آب–2018.

28.وحدة التحليل السياسي، خيار اللجوء الى أوربا وتداعياته على الأزمة في السورية، مجلة سياسات عربية، العدد 16، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، أيلول– 2015.

29.وليد بقاس، التلفزيون والاسلاموفوبيا ومسألة الاندماج لدى الشباب الفرنسي من اصول مغاربية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد4، المركز الديمقراطي العربي، برلين– المانيا، آب–2018.

30.يحيى أبو زكريا، العرب والمسلمون في السويد، مجلة المستقبل العربي، العدد 322، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت–لبنان، 2006.

31.يوسف كريم ، المهاجرون المسلمون في اوربا بين قضايا الهوية والإرهاب، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد3، المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا، تموز–2017.

32.يوسف كريم، الهجرة في العلاقات المغربية الافريقية، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد الاول – العدد3، المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا، ايلول–2018.

رابعاً: شبكة المعلومات العالمية" الأنترنت":

1. الإتحاد الاوربي وافريقيا مساعدات انمائية اقل وتعاون بوليسي أكثر، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية" الأنترنت"، بتاريخ: 7/ تموز/2018، متاح على الموقع:www.assafirarabicom

2. اوربا توقف دوريات صوفيا لإنقاذ المهاجرين في المتوسط، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية"الأنترنت"، بتاريخ:27،آذار/2019، متاح على الموقع:www.skynewsarabia.com

3. التقرير العالمي 2018، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية " الأنترنت"، بتاريخ 18حزيران2018، متاح على الموقع: www.hrw.org/ar/world–report.com

4. القمة الأوربية تتوصل إلى إتفاق بشأن الهجرة بعد محادثات ماراثونية، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية " الانترنت"، بتاريخ: 29/حزيران/2018، متاح على الموقع: www.bbc.com/arabic

5. الهجرة قضية اساسية في حملة الإنتخابات الأوربية، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الأنترنت"، بتاريخ: 29/ نيسان/2019، متاح على الموقع: www.alarab.uk.com

6. باسل ترجمان،سلوفينيا البوابة الشرقية للإتحاد الأوربي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية"الأنترنت"، بتاريخ:19/تموز/2019، متاح على الموقع:www.indepenent Arabia.com

7. حسن رفاعي، إنخفاض اعداد طالبي اللجوء في الأتحاد الأوربي والسوريون يتصدرون القائمة، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية" الأنترنت"، بتاريخ:14/آذار/2019، متاح على الموقع:www.arabic.euronews.com

8. شريف خالد،هل ستشهد اوربا هجرة جديدة إنطلاقاً من ايطاليا؟،نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الأنترنت"، بتاريخ 12/آذار/2019، متاح على الموقع:www.infomigrants.net.

9. شوقي الريس،الإتحاد الأوربي يتجه نحو تغيير جذري في سياسة الهجرة، جريدة الشرق الأوسط الألكترونية، العدد14860،التاريخ:5/آب/2019، متاح على الموقع:www.aawsat.com

10. عام على إتفاقية تركيا وأوربا بشأن اللاجئيين، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الأنترنت"، بتاريخ 21آذار – 2017، متاح على الموقع: www.aljazeera.net/news/immigration

11. مصطفى الطوسة، أوربا وإشكالية الهجرة المُستعصية، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية" الأنترنت"، بتاريخ:20/آب/2019، متاح على الموقع: www.mc-doualiya.com